الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/46/SVK/1

الجمعية العامة

Distr.: General
20 March 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السادسة والأربعون

29 نيسان/أبريل – 10 أيار/مايو 2024

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

سلوفاكيا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- إعداد التقرير

1- أعدت التقريرَ وزارةُ الخارجية والشؤون الأوروبية في الجمهورية السلوفاكية بالتعاون الوثيق مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة وبناء على وثائقها وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في مقرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 119/17.

2- ولدى إعداد هذا التقرير، روعيت أيضاً المعلومات المتعلقة بحالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الجمهورية السلوفاكية في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والتي قدمتها الجمهورية السلوفاكية في منتصف دورة الاستعراض في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

ثانياً- التطورات في ميدان حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الجمهورية السلوفاكية في أعقاب الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل

3- في الفترة الممتدة من عام 2019، بعد الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، حدث العديد من التغييرات الإيجابية في ميدان حماية حقوق الإنسان في الجمهورية السلوفاكية.

4- ففي 4 تموز/يوليه 2023، تم التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (تنفيذ التوصيات 1-3، و87-89). وعُدِّل اقتراح التدابير التشريعية بتعديل قانون المدافع العام عن الحقوق، الذي أنشأ آلية وقائية وطنية بموجب أحكام الاتفاقية، حيث تتقاسم الاختصاص ثلاث هيئات قائمة بالفعل هي- المدافع العام عن الحقوق، والمفوض المعني بشؤون الطفل، والمفوض المعني بشؤون ذوي الإعاقة.

5- وفي 13 كانون الثاني/يناير 2021، وافقت حكومة الجمهورية السلوفاكية (المشار إليها أدناه باسم "الحكومة") على الإطار المفاهيمي لمكافحة التشدد والتطرف حتى عام 2024 الذي يهدف أساساً إلى تعزيز سيادة القانون في ظل الديمقراطية، والدعوة إلى تهيئة بيئة ديمقراطية وسياسية قوية ترفض أي مظاهر للتطرف وخطاب الكراهية بسبب الجنسية أو العرق، أو الأصل الإثني أو الدين أو غير ذلك من أشكال التعصب.

6- وبموجب القرار رقم 674 المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اعتذرت الحكومة لتعقيم النساء المنتهك للقانون وأدانت انتهاك حقوق الإنسان الواجبة للنساء المعنيات.

7- وبموجب القرار رقم 367 المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2021، اعتذرت الحكومة للطريقة التي تدخلت بها القوات المسلحة الوطنية في مولدافا ناد بودفو في عام 2013.

8- وأحدث تعديل القانون رقم 274/2017 Coll. المتعلق بضحايا الجرائم، اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2021، إمكانية حصول ضحايا جرائم العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، على تعويض من الدولة في بداية الملاحقة الجنائية، وليس فقط بعد انتهائها بنتيجة سليمة.

9- وفي 12 كانون الثاني/يناير 2022، وافقت الحكومة على خطة العمل الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه للفترة 2022-2027 مشفوعة بتدابير تهدف إلى منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري.

10- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وافقت الحكومة على الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال من العنف - طفولة خالية من العنف لجميع الأطفال (2023-2029) وخطة العمل ذات الصلة (2023-2026) المستندة إلى الاستراتيجية.

11- وترد التدابير الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة والقضاء على التمييز ضد المرأة في استراتيجية المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص للفترة 2021-2027 وفي خطة العمل ذات الصلة. وفي عام 2022، اعتُمِدت أول خطة عمل وطنية لتشغيل المرأة للفترة 2022-2030، مما يمثل دفعة جديدة في مجال المساواة بين المرأة والرجل (تنفيذ التوصيات 9 و29-36 و136-140).

12- واعتُمِد القانون الجديد رقم .Coll 264/2022 بشأن الخدمات الإعلامية وأصبح ساري المفعول اعتباراً من 1 آب/أغسطس 2022.

13- وفي 19 نيسان/أبريل 2023، وافقت الحكومة على استراتيجية منع الأنشطة الإجرامية وغيرها من الأنشطة المعادية للمجتمع في الجمهورية السلوفاكية حتى عام 2028، وتشمل أيضاً إنشاء آلية لرصد التهديدات ضد الصحفيين.

14- وفي أيلول/سبتمبر 2023، وافقت الحكومة على خطة عمل مبادرة الحكومة المفتوحة للفترة 2024-2026. وفي إطار تنفيذها، أنشأت وزارة الثقافة في الجمهورية السلوفاكية (المشار إليها أدناه باسم "وزارة الثقافة") منصة حرية الصحافة وحماية الصحفيين.

15- ودخلت الخريطة القضائية الجديدة حيز التنفيذ منذ حزيران/يونيه 2023، وتعتبر من أكبر الإصلاحات القضائية في سلوفاكيا في السنوات الأخيرة. وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن تعجل الخريطة القضائية الجديدة بإجراءات المحاكم وتحسن نوعية قرارات المحاكم.

16- وبموجب قرار الحكومة رقم 181 المؤرخ 7 نيسان/أبريل 2021، تمت الموافقة على استراتيجية تحقيق المساواة لمصلحة الروما وإدماجهم وإشراكهم حتى عام 2030. ووافقت الحكومة في نيسان/أبريل 2022 على خطط العمل ذات الصلة للفترة 2022-2024.

17- وفي 27 أيلول/سبتمبر 2022، اعتمد المجلس الوطني للجمهورية السلوفاكية القرار رقم 1635 المتعلق بالتعريف العملي لمعاداة الغجر الذي وضعه التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود واعتمدته الدول الأعضاء فيه (بما في ذلك سلوفاكيا) في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

18- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، وافقت الحكومة على استراتيجية النهج الشامل للجميع في التعليم والتدريب، التي أفضت إلى وضع خطط عمل في دورات مدتها ثلاث سنوات.

19- ووسع القانون رقم .Coll 370/2019 المتعلقة بالدعم المالي لأنشطة الكنيسة، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020، نطاق إمكانية استخدام دعم الدولة، لتمويل أمور منها مثلاً النفقات المتعلقة بالأنشطة الدينية والتعليمية والخيرية والثقافية للكنيسة، بما في ذلك الرواتب وتكاليف التشغيل.

20- وفي 7 حزيران/يونيه 2023، اعترف قرار الحكومة رقم 287 بالأقلية الفيتنامية، التي أصبحت بالتالي الأقلية القومية الرسمية الرابعة عشرة في سلوفاكيا.

21- وبموجب قرار الحكومة رقم 461 المؤرخ 25 آب/أغسطس 2021، تمت الموافقة على خطة العمل لحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية والمجموعات العرقية للفترة 2021-2025.

22- ووفقاً لتعديل القانون رقم .Coll 138/2017 المتعلق بصندوق دعم ثقافة الأقليات القومية، الذي دخل حيز التنفيذ في 15 نيسان/أبريل 2022، تمت زيادة المساهمة التي تقدمها وزارة الثقافة من ميزانية الدولة للصندوق إلى مبلغ 000 300 8 يورو. وفي عام 2024، قدمت وزارة الثقافة للصندوق مساهمة من ميزانية الدولة بمبلغ 000 800 8 يورو.

23- وفي عام 2020، اعتمدت الحكومة تحديثاً للاستراتيجية الإطارية الوطنية لدعم الإدماج الاجتماعي ومكافحة الفقر. وهي وثيقة استراتيجية تستند إلى استراتيجية أوروبا لعام 2020، كما تقوم على الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية وغيرها من الوثائق المفاهيمية والاستراتيجية الوطنية.

24- وبموجب قرار الحكومة رقم 109 المؤرخ 24 شباط/فبراير 2021، تمت الموافقة على البرنامج الوطني للارتقاء بالظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2021-2030.

ثالثاً- تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الجمهورية السلوفاكية في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل

25- تلقت سلوفاكيا، في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، 195 توصية، منها 10 توصيات لم تقبل و9 توصيات قبلت جزئياً.

26- وتتعلق توصيتان من التوصيات التي لم تقبل (4 و5) بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إذ أن أحكام هذه الاتفاقية لا تميز بين الأشخاص الذين يقيمون إقامة قانونية والأشخاص الذين يقيمون إقامة غير قانونية في إقليم البلد المعني.

27- ورُفضت التوصيات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري، والمعروفة باسم اتفاقية اسطنبول (6، 7، 8، 10)، لأنه بموجب القرار رقم 1697 المؤرخ 29 آذار/مارس 2019، طلب المجلس الوطني للجمهورية السلوفاكية إلى الحكومة عدم مواصلة العملية المؤدية إلى التصديق على الاتفاقية وإخطار مجلس أوروبا بأن الجمهورية السلوفاكية لا تنوي أن تصبح طرفاً في الاتفاقية.

28- ورُفِضت التوصية (71) المتعلقة باعتماد تشريع يوافق على زواج الأزواج المثليين بالإشارة إلى المادة 41(1) من دستور الجمهورية السلوفاكية، التي تعرف الزواج بأنه قران فريد بين رجل وامرأة.

29- ورُفِضت التوصية (96) المتعلقة بإنشاء هيئة إشراف مستقلة للشرطة، لأنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات القانونية الفعالة في مسألة هيئة إشراف مستقلة ومحايدة للشرطة، وتم إنشاء مكتب خدمة التفتيش في عام 2019.

30- ولم تنفذ سلوفاكيا التوصية (142) المتعلقة بالبرنامج الشامل للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، لعدم توافق الآراء بهذا الشأن في الأوساط المهنية. ونفذت جزئياً التوصية (143) الداعية إلى "مواصلة معالجة مشاكل الصحة الإنجابية من خلال البرنامج الوطني لرعاية الأطفال والمراهقين"، نظراً لأن برامج الصحة الجنسية والإنجابية تعالجَ معالجة شاملة من خلال مفهوم المجالات المتخصصة لطب الأطفال وأمراض النساء وأمراض النساء والتوليد، ومن خلال التشريعات الوطنية الحالية.

31- وقُبِلت جزئياً التوصية (79) المتعلقة بإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، حيث تم الوفاء بها منذ عام 2011 بإنشاء وكالة وطنية لمكافحة الجريمة مع الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد، وتجري الملاحقة الجنائية أمام المحكمة الجنائية المتخصصة، التي تولت الاختصاص في عام 2009 بعد إلغاء المحكمة الخاصة.

32- وقُبِل جزئياً طلب تجديد البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر وخطة عمله (109)، مما يشير إلى أن البرامج الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر قد تم اعتمادها بانتظام منذ عام 2003 (البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2024-2028 وخطة العمل المرتبطة به سارياً المفعول حالياً).

33- وقبلت سلوفاكيا جزئياً التوصية (144) المتعلقة بتغطية التكاليف المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية. وبموجب التشريع الحالي، فإن التكاليف المرتبطة بتوفير الرعاية الصحية في مجال الصحة الإنجابية إما مغطاة بالكامل أو مغطاة جزئياً، أو في بعض الحالات لا يغطيها التأمين الصحي العام.

34- وقُبلت جزئياً التوصيات (145-147) المتعلقة بالإنهاء الإرادي للحمل، حيث ينص التشريع الوطني على أن شرط إجراء الإنهاء الإرادي للحمل هو الموافقة الخطية المستنيرة بعد التقديم المسبق للإرشادات.

35- وقُبِلت جزئياً التوصية (181) المتعلقة بمكافحة التمييز ضد نساء الروما في الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، مما يدل على أن السلطات المختصة في الجمهورية السلوفاكية تولي اهتماماً خاصاً لمسائل الرعاية الصحية وتوفير فرص الحصول على الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك إنشاء آليات خاصة لتحسين النهج الذي يتبعه الموظفون.

36- وتنفذ سلوفاكيا التوصيات المتبقية الموجهة إلى الجمهورية السلوفاكية في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، كما يتضح من التقرير المؤقت عن حالة تنفيذ التوصيات المقدم من الجمهورية السلوفاكية في عام 2021. وتجمع المعلومات الفعلية عن تنفيذ هذه التوصيات في فصول موجزة وفقاً للمجالات المواضيعية المشمولة.

ألف- مكافحة خطاب الكراهية والتمييز والعنصرية والتطرف وتصاعد التعصب والتشدد (التوصيات 37-69 و90 و165)

37- حدث تحول ملموس في مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب كما حدث تحول جزئي في مكافحة خطاب الكراهية القائم على العرق أو الجنسية أو الانتماء الإثني أو الديني وذلك باعتماد الإطار المفاهيمي لمكافحة التشدد والتطرف حتى عام 2024، والذي تمت الموافقة عليه بموجب القرار الحكومي رقم 22 المؤرخ 13 كانون الثاني/يناير 2021، والذي يعالج جميع أشكال التطرف ويعزز الوعي بحقوق الإنسان بهدف القضاء على التحيز، والقوالب النمطية السلبية والعديد من أشكال الكراهية. ويشمل الإطار المفاهيمي أيضاً تثقيف الموظفين العامين وهيئة التدريس في مجال حقوق الإنسان، وزيادة الوعي بسلبيات السلوك المتطرف وغير المتسامح.

38- وفي عام 2022، تم إعداد تقرير رصد حالة التطرف في الجمهورية السلوفاكية لعامي 2020 و2021، في إطار متابعة تحليل التشدد والتطرف واتجاهات تطورهما في الجمهورية السلوفاكية والاتحاد الأوروبي للفترة 2015-2019.

39- وشاركت وحدة مكافحة الإرهاب بالوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة التابعة لرئاسة قوة الشرطة في وضع مبادئ توجيهية للعاملين في الخطوط الأمامية بعنوان "التشدد والتطرف العنيف" تركز مواضيعياً على تحديد عوامل الخطر التي قد يكون لها تأثير على عملية التطرف. وتهدف الحملات الإعلامية الموجهة للجمهور إلى القضاء على القولبة النمطية السلبية لأفراد الأقليات ومكافحة خطاب الكراهية.

40- ولمنع أي خطاب كراهية تجاه الأشخاص الفارين من الحرب في أوكرانيا، وضعت وزارة الداخلية في الجمهورية السلوفاكية (المشار إليها أدناه باسم "وزارة الداخلية")، بالتعاون مع الجمعية المدنية DigiQ، وثيقة تتعلق بالوقاية بعنوان "خطاب الكراهية"، تشرح أساسيات خطاب الكراهية، وكيفية منعه وماذا ينبغي القيام به إذا أصبح شخص ما ضحية. وتم توزيع الوثيقة على موظفي القطاع غير الحكومي وموظفي إدارة الدولة والبلديات العاملين مع اللاجئين الأوكرانيين.

41- وتجري أنشطة الوقاية بانتظام في قوة الشرطة، ويضطلع بالجزء الرئيسي منها ضباط شرطة مكلفون بشعب الوقاية التابعة لمديريات قوة الشرطة في المقاطعات والمديريات الإقليمية (يشار إليهم أدناه باسم "ضباط الوقاية"). ويُبلِغُ القائمون على شؤون الوقاية بما هو غير قانوني وما هو إجرامي، وما هي شروط وأسباب ونتائج ارتكاب أعمال وجرائم غير قانونية، وما هي تفاصيل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم 372/1990 Coll. المتعلقة بجرائم فئة القُصَّر والأحداث.

42- ويعقد موظفو الوقاية محاضرات ومناقشات لتلاميذ ومدرسي المدارس الابتدائية والثانوية، حيث يطلعونهم على مفاهيم من قبيل التمييز والعنصرية والتحيز والأعمال الإجرامية المتصلة بالتطرف، كما يطلعونهم على النتائج المحتملة للأعمال غير القانونية. والغرض من الاجتماعات هو تسليط الضوء على المساواة بين جميع الناس واحترام التنوع وتعزيز التسامح.

43- ويعالج موظفو الوقاية أيضاً مسألة التمييز والعنصرية والتطرف من خلال مشاريع على الصعيد الوطني، من قبيل مشروع *"أكاديمية شرطة الأطفال"*. والغرض من الفصل المعنون *"كل شخص مختلف!"* في المشروع هو الإبلاغ عن التحيز والتمييز والعنصرية والإذلال، والسعي إلى تغيير المواقف تجاه هذه المسألة، وتعزيز التسامح ونشره، وتوضيح المساواة بين جميع الناس أمام القانون. وما فتئ المشروع السالف الذكر يُنَفَذ منذ عام 2017.

44- وتقدم وزارة العدل في الجمهورية السلوفاكية (المشار إليها أدناه باسم "وزارة العدل") منحاً سنوية للمشاريع الرامية إلى تعزيز ودعم وحماية حقوق الإنسان وحرياته، ومنع جميع أشكال التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية وغيرها من أشكال التعصب. وفي عام 2023، تم تخصيص 500 769 يورو للمشاريع التي تهدف إلى منع التطرف والتمييز، وإلى التثقيف والتعاون المتعدد المؤسسات في مجال مساعدة الضحايا. وتشمل المشاريع المدعومة كل عام القيام بحملات إعلامية تهدف إلى مكافحة التمييز والتعصب والتطرف.

45- وقامت وزارة الداخلية أيضاً بتثقيف متخصص يهدف إلى مساعدة ضحايا التطرف وعنف المتفرجين.

46- ومنذ عام 2018، يجري سنوياً تنفيذ برنامج *"التدريب على مكافحة جرائم الكراهية لأغراض إنفاذ القانون"* من خلال المديريات الإقليمية لقوة الشرطة، حيث يعاد تدريب أفراد قوة الشرطة.

47- وفي إطار البرنامج التشغيلي للإدارة العامة الفعالة، تم تدريب 41 ضابط وقاية في عام 2022 وأدرجوا في التدريب المعنون *"تحسين التواصل مع ضحايا الجريمة"* في إطار خطة الإنعاش والقدرة على الصمود. وفي حزيران/يونيه 2023، قامت هيئة رئاسة قوة الشرطة بعمل تربوي منهجي لفائدة ضباط الوقاية بمشاركة خبراء في مجال التطرف والعنصرية والتشدد.

48- ويتناول الإطار المفاهيمي لمكافحة التشدد والتطرف حتى عام 2024 جزئياً أيضاً مسألة معاداة الغجر ويحدد تعريفها العملي. ويعد إنشاء منصب ضابط شرطة أقدم للعمل في المجتمعات المحلية مثالاً للممارسة الجيدة. وتم توسيع نطاق المشروع من المستوى الإقليمي إلى المستوى الوطني وانتقل من المرحلة التجريبية إلى النشاط الاعتيادي. ويهدف نشاط ضباط الشرطة هؤلاء إلى اتخاذ إجراءات وقائية في المجتمعات المحلية التي انتدبوا لها، وتتمثل مهمتهم في المقام الأول في إقامة علاقات مع الروما، ومع جميع المؤسسات العاملة من أجل حل مختلف المشاكل في المجتمعات المحلية التي انتدبوا لها.

49- وفي أيلول/سبتمبر 2022، اعتمد المجلس الوطني القرار رقم 1635 بشأن التعريف العملي لمعاداة الغجر. وفي هذا القرار، يوصي المجلس الوطني السلوفاكي الحكومة بأن تحلل النظام القانوني للجمهورية السلوفاكية، وتعد، عند الاقتضاء، للتشريعات ذات الصلة، مقترحاتٍ تشريعيةٍ تتقيد بالتعريف العملي لمعاداة الغجر في أنشطة السلطات العامة وصنع قراراتها؛ وتسهم إسهاماً فعلياً في ضمان سلامة

مواطني الروما من خلال التشاور والحوار الشاملين والمنظمين مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة ذات الصلة التي تكافح جميع أشكال التمييز؛ وتشارك في الجهود التي يبذلها المجلس الوطني السلوفاكي في تنمية النقاش في الأماكن العامة، وإدانة التصريحات والخطب المعادية للروما والبغيضة في جميع الظروف، وتقديم حجج عقلانية مضادة.

50- ووضع مكتب المفوض الحكومي المعني بالأقليات القومية، بالتعاون مع الوزارات المعنية واللجنة المعنية بالأقليات القومية والجماعات الإثنية، خطة عمل لحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وجماعات إثنية للفترة 2021-2025، ووافقت عليها الحكومة. وتستند إلى خطة العمل السابقة للفترة 2016-2020 وتتضمن أنشطة تهدف إلى مكافحة ما تواجهه الأقليات العرقية، ولا سيما الروما، من تمييز وعنصرية وكراهية للأجانب، وتشدد على تعزيز التثقيف في وسائط الإعلام وتعزيز التثقيف العام من أجل بناء وعي شامل للجميع.

51- ويتعاون مكتب المفوض الحكومي المعني بالأقليات القومية من خلال ممثله، وكذلك ممثل اللجنة المعنية بالأقليات القومية والجماعات الإثنية، في لجنة منع العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية وغير ذلك من أشكال التعصب والقضاء عليها، ويشارك مشاركة فعلية في إنجاز المهام القائمة وإعداد مواد مفاهيمية جديدة.

52- وبموجب التشريع الجديد في مجال الخدمات الإعلامية اعتباراً من 1 آب/أغسطس 2022 (القانون رقم .Coll 264/2022)، يجب على أي خدمة محتوى تقدمها هيئة بث أو مقدم خدمات وسائط سمعية بصرية عند الطلب أن تحترم كرامة الإنسان، ويجب عليها، بصفة خاصة، ألا تروج للعنف وألا تحرض علناً أو سراً على العنف أو الكراهية أو التجريح أو التشهير على أساس النوع الاجتماعي، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو المعتقد أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الثروة، أو الإعاقة، أو السن، أو الميل الجنسي، أو المولد، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الخصائص الوراثية، أو المواطنة، أو الجنسية، أو الانتماء إلى مجموعة إثنية. وبالمثل، يتعين على مقدمي منصات تقاسم التسجيلات المصورة اتخاذ التدابير المناسبة لحماية الجمهور من البرامج والتسجيلات المصورة التي ينشئها المستخدمون والرسائل التجارية الإعلامية التي تحتوي على المحتوى الضار السالف الذكر. كما أنه لا يجوز لأي رسالة تجارية إعلامية أن تحتوي أو تشجع على تمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو المعتقد والدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الملكية أو الإعاقة أو السن أو التوجه الجنسي أو المولد أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الخصائص الجينية أو المواطنة أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة إثنية. ويجوز فرض جزاء على انتهاك الالتزامات المذكورة أعلاه.

53- وفي عام 2022، نشرت وزارة الثقافة، بالتعاون مع مركز التنسيق الوطني لمعالجة مسألة العنف ضد الأطفال، نشرة إعلامية بعنوان *"المجتمعات المشبوهة"* بهدف منع وإعلام الفئات المستهدفة وتعليم الفرق بين المجتمعات الآمنة (الدينية أو الأيديولوجية) وتلك التي يمكنها أن تتلاعب بتأثيرها على الفئات الاجتماعية وتحرضها بالتالي، وإن بشكل غير مباشر، على الكراهية تجاه جماعات أخرى (سواء كانت دينية أو إثنية أو قومية أو عرقية). ونظراً لأن غالبية هذه المجموعات قد نقلت أنشطتها إلى الإنترنت، نتيجة للجائحة أيضاً، يستمر التعاون من خلال إنشاء دليل منهجي وإعلامي بعنوان *"الوقاية في الممارسة – كيفية التعرف على مجتمع آمن خارج الإنترنت وداخله"*.

54- واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2017 (ثم لاحقاً اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2018)، عرَّف القانون الجنائي ما يسمى بـ "الدافع الخاص" إلى ارتكاب الجريمة. وبالتالي فإن الدافع الخاص يشمل أيضاً ارتكاب جريمة كراهية ضد مجموعة من الأشخاص أو ضد فرد بسبب جنسه أو ميوله الجنسية الحقيقية أو المفترضة. وارتكاب جريمة بهذا الدافع هو جريمة تطرف عملاً بأحكام القانون الجنائي.

55- وفي أعقاب العمل الإرهابي الذي وقع في شارع زاموكا في براتيسلافا، والذي كان موجهاً ضد أقلية مجتمع الميم[1]، نظمت وزارة العدل اجتماع مائدة مستديرة حضره خبراء من ميدان العدالة والنيابة العامة والشرطة والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية ومن ميدان التعليم أيضاً. وخلص الاجتماع إلى أن التشريع كاف، ولكن تنشأ مشاكل في تطبيقه عملياً. وفي وقت لاحق، أنشئت أفرقة عاملة واستُخدمت استنتاجاتها في صياغة تعديل القانون الجنائي.

56- وتشمل الأولويات الرئيسية في التعديل المقبل للقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية تحديث مؤسسات القانون الجنائي وإضفاء الطابع الإنساني عليها مع التركيز على إدخال عناصر العدالة التصالحية، والمواءمة مع معايير القانون الجنائي الأوروبي، كما تشمل صون حقوق الإنسان وحرياته.

باء- القضاء على العنف الأسري (التوصيات 9 و36 و67 و91 و141)

57- في عام 2022، اعتُمدت خطة العمل الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه لفترة 2022-2027، وتحدد اتجاه السياسات العامة من أجل تحقيق تغيير ملموس في هذا المجال. وخطة العمل هي وثيقة إطارية استراتيجية ملزمة، تورد بتفصيل مهام محددة في أربعة مجالات ذات أولوية، هي: حماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف وأطفالهن؛ ومنع العنف ضد المرأة؛ والسياسات المتكاملة بشأن العنف ضد المرأة وجمع البيانات المتعلقة به والمعاقبة الفعالة عليه.

58- وعزز تعديل قانون ضحايا الجريمة الصادر في أيار/مايو 2021 حقوقَ ضحايا جرائم العنف، بمن فيهم ضحايا العنف الأسري. وتضمن التعديل أيضاً إنشاء شبكة من مراكز التدخل. ويستند هذا النموذج إلى فكرة ربط تدخل الشرطة بالتدخل في الأزمات وتقديم المساعدة المهنية إلى الضحية أو الشخص المعرض لخطر العنف الأسري فور وقوعه. وتقوم الشرطة بإبلاغ مركز التدخل في غضون 24 ساعة من طرد الشخص العنيف من المسكن المشترك، ثم يتصل المركز بشكل استباقي بضحية العنف الأسري في غضون 72 ساعة ويقدم له المساعدة المهنية.

59- وتشمل مهام مركز التدخل تقييم الخطر المهدد للحياة أو الصحة وإعداد خطة السلامة. ويتناول التقييم فعالية الطرد ويتيح تحديد الإجراءات اللاحقة، مثل نقل الضحية من المسكن المشترك، وتقديم اقتراح بإصدار تدبير عاجل. ويجب على المهنيين المؤهلين (في مجالات علم النفس والعمل الاجتماعي والقانون) العاملين في مركز التدخل تقديم المساعدة ومواكبة الضحايا في الإجراءات الجنائية، وإتاحة تمثيلهم القانوني. ويساعد مركز التدخل أيضاً الضحية على الاتصال بالمؤسسات الأخرى وتسوية الحالة الشخصية من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي والمشورة. ويمكن للضحايا أن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في الاستعانة بهذه الخدمات أم لا.

60- ويمكن لضحايا العنف الأسري أيضاً الحصول على المساعدة من خلال الكيانات المعتمدة لمساعدة ضحايا الجريمة.

61- ومُدِّدت فترة طرد الشخص العنيف من مسكن مشترك إلى 14 يوماً، كما وُسِّع النطاق المكاني لأمر التقييد الساري على الشخص المطرود تجاه الشخص المهدد إلى 50 متراً. وكفلت قوة الشرطة إعادة تدريب ضباط الشرطة على إجراءات طرد شخص من مسكن مشترك، ويهدف التدريب إلى تحسين مهارات الاتصال لدى ضباط الشرطة الذين يقومون بالاتصال الأول. وتلقى التدريبات 248 ممثلاً عن إدارات قوات الشرطة في عام 2019، وتم إعادة تدريب 330 ضابط شرطة ممن يقومون بالاتصال الأول على التواصل مع ضحايا العنف الأسري في عام 2022.

62- وبالإضـــافة إلى ذلك، تم تحديث دليل المبادئ التوجيهية المنهجية المعنون *"منهجية إجراءات الشرطة في حالات العنف الأسري"* والموجه لضباط قوات الشرطة، كما يجري تنفيذ تدريب خاص لمحققي قوة الشرطة المتخصصين في التحقيق في هذه الحالات.

جيم- حماية ضحايا الجريمة، وحماية حقوق المرأة والطفل (التوصيتان 28 و48)

63- ينظم تعديل القانون رقم .274/2017 Coll المتعلق بضـــحايا الجرائم، اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2021، إمكانية حصـول ضـحايا جرائم العنف، بما فيه العنف الجنسـي، على تعويض من الدولة. ويكون للضحية الحق في التعويض منذ بداية الملاحقة الجنائية، وليس بعد انتهائها بنتيجة سليمة. ويسمح هذا التعديل التشريعي للضـحايا بالحصـول على تعويض في إطار زمني أقصـر بكثير ودون الحاجة إلى السعي إلى الحصـول عليه أولاً من الجاني، مما يقلل أيضـاً من خطر تعرض الضـحايا للمزيد من الإيذاء أثناء الإجراءات الجنائية. وتم توسـيع نطاق ضـحايا جرائم العنف ليشـمل الأقرباء الباقين على قيد الحياة الذين كانوا يعيشـون مع المتوفى في نفس الأسـرة المعيشـية وقت الوفاة، إذا كانت الوفاة ناجمة عن جريمة عنيفة، وضـحايا جريمة إسـاءة معاملة شـخص قريب وموثوق به، وجريمة الاختفاء غير الطوعي المقترن بأضرار غير مادية.

64- ومن أجل تحسين حماية ودعم ومساعدة ضحايا الجريمة وغيرها من الأعمال المعادية للمجتمع، بما في ذلك ضـــحايا الاتجار بالبشـــر، أصـــبحت المكاتب الإعلامية لضـــحايا الجرائم جزءاً من الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية اعتباراً من 1 شباط/فبراير 2023.

65- وفي أيار/مايو 2023، وفي إطار التعاون بين هيئة رئاسـة قوة الشـرطة ووزارة العدل، حُرِص على أن يكون توزيع المنشورات والكتيبات المعنونة *"لقد كنت ضحية جريمة"* مضموناً في أماكن متاحة للجمهور.

66- وبالتعاون مع أكاديمية قوة الشـرطة، ينفذ مشـروع *"غرف اسـتجواب خاصـة للأطفال الضـحايا وغيرهم من ضحايا الجرائم المعرضين للخطر بشكل خاص"*. والغرض من تطوير هذه الغرف ليس القضاء على الإيذاء الثانوي للضـحية فحسـب، بل أيضـاً القضـاء على الإيذاء المتكرر للضـحية عن طريق منع الاتصال المباشر بين الضحية والجاني.

67- وفي إطار مشـروع آخر، وهو مشـروع *"تحسـين حماية مصـالح الضـحايا - تعزيز القدرات والإجراءات لمكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري"*، الذي تنفذه وزارة الداخلية بشراكة مع معهد البحوث في العمل والأسرة (تنفيذ المشروع حتى عام 2021)، يجري إحداث المزيد من غرف الاستجواب الخاصة بضحايا الجرائم المعرضين للخطر بشكل خاص.

68- وفي إطار التواصـــل مع عامة الجمهور، ينفذ موظفو الوقاية بشـــكل مكثف على مدار السـنة أنشطة ومشاريع وقائية تهدف إلى التوعية والقضاء على النشاط المعادي للمجتمع، فيما يتعلق بأمور منها مسألة العنف ضد المرأة والطفل والعنف الأسري.

69- وفيما يتعلق بالتدفق الجماعي للمواطنين الأوكرانيين إلى سلوفاكيا بسبب تفاقم النزاع المسلح في أوكرانيا، اعتمدت الحكومة الخطة الطارئة للجمهورية السـلوفاكية لحل حالة الطوارئ للفترة من تشـرين الأول/أكتوبر 2022 إلى آذار/مارس 2023، وتم تحـديثهـا لاحقـاً للفترة من تموز/يوليـه إلى كـانون الأول/ديسمبر 2023. ومن الأهداف الاستراتيجية لخطة الطوارئ إيلاء مزيد من الاهتمام للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وحمايتهم، ولا سيما القُصَّر غير المصحوبين بذويهم والأشخاص ذوو الإعاقة والنساء ضحايا الاتجار بالبشر و/أو العنف الجنسي والعنف الجنساني.

70- وأعدت وزارة الداخلية، بالتعاون مع مركز التنسيق - المنهجي لمنع العنف ضد المرأة، الكتيب الإعلامي المعنون *"المسؤولية عن عدم التبليغ بالجريمة ومنعها"*. والهدف من هذا الكتيب هو إطلاع الجمهور على التزاماته بمقتضى القانون الجنائي، في حالة علمه بنشاط إجرامي، بما في ذلك جريمة الاتجار بالبشر. ويتضمن الكتيب أيضاً توصيات بشأن كيفية التصرف بعد العلم بالنشاط الإجرامي، ومعلومات عن عواقب عدم الوفاء بالالتزام بتبليغ السلطة المسؤولة بالنشاط الإجرامي أو عدم منعه، ومعلومات الاتصال بالمؤسسات والكيانات التي تقدم المساعدة والخدمات المهنية للضحايا.

71- وتم إعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال من العنف - طفولة خالية من العنف للفترة 2023-2029 وخطة عملها للفترة 2023-2026 وتمت الموافقة عليهما بموجب قرار الحكومة رقم 2023/594 المؤرخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ووُضعت الاستراتيجية وخطة العمل في إطار متابعة الاستراتيجية السابقة (التي وافقت عليها الحكومة في عام 2014) وبناء على الحاجة إلى الحفاظ على استمرارية العمليات القائمة وتحسين أدائها وكذلك إنشاء وتطوير مهام في مجال حماية الأطفال من العنف على المستويين الوطني والإقليمي.

72- وحُددت الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين الجديدتين استناداً إلى بيانات البحوث، والبيانات الإحصائية، وتنفيذ الاستراتيجية السابقة، ومشاركة الأطفال في إعداد هذه الوثيقة، والمعلومات المستمدة من الممارسة والتعاون على الصعيد عبر الوطني. والركائز الأساسية للاستراتيجية هي: دعم حماية الأطفال من العنف، والطفل كجزء من المجتمع، ومنع جميع أشكال العنف المؤسسي، وحقوق الأطفال المعرضين للخطر وتعزيزها، ودعم أنشطة التعليم والبحث العلمي في مجال حماية الأطفال من العنف؛ وقد أدرجت هذه الركائز في خطة العمل بوصفها أهدافاً استراتيجية.

دال- الاتجار بالبشر (التوصيات 106-119)

73- لإنفاذ السياسات في مجال الاتجار بالبشر في الجمهورية السلوفاكية، تنفذ وزارة الداخلية البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2019-2023 الذي اعتمدته الحكومة، وكذلك برنامج دعم وحماية ضحايا الاتجار بالبشر. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وافقت الحكومة على البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2024-2028، وهو البرنامج السادس على التوالي. ويشمل البرنامج الوطني أيضاً خطة العمل للفترة 2024-2028 التي تتضمن مهام محددة يتعين على مختلف الكيانات العاملة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر ومنعه في سلوفاكيا الاضطلاع بها.

74- وهناك إدارة متخصصة - الوحدة الوطنية لمكافحة الهجرة غير المشروعة المندرجة في الهيكل التنظيمي لقوة الشرطة - تتولى مسؤولية كشف الاتجار بالبشر والتحقيق فيه في كامل أراضي سلوفاكيا. ويقوم بالكشف والتحقيق أيضاً محققون وعناصر مدربة تدريباً خاصاً داخل ثلاث إدارات تابعة للوحدة الوطنية وتقع في غرب سلوفاكيا ووسطها وشرقها.

75- ولمنع الاستغلال والاتجار بالبشر، تنظم وزارة الداخلية سنوياً محاضرات تثقيفية وحملات إعلامية لعامة الجمهور، وخاصة للأطفال في المدارس ومرافق إعادة التثقيف ومراكز الأطفال والأسر. وفي الوقت نفسه، أُجرِيت دورات تدريبية منتظمة لموظفي الفنادق ومستخدَمي مراكز المساعدة القانونية وأفراد دائرة النظام المدني المحلية وهي دورات نظمها مكتب مفوض الحكومة المعني بمجتمعات الروما والضباط المأذون لهم من قوة الشرطة ومحققو قوة الشرطة للتعرف على الاتجار بالبشر في إطار مشروع *"غرف استجواب خاصة للأطفال الضحايا وغيرهم من ضحايا الجريمة المعرضين للخطر بشكل خاص"*.

76- ونظمت وزارة الداخلية، بالتعاون مع مكتب المفوض الحكومي المعني بمجتمعات الروما، أنشطة تدريبية بشأن مسألة الاتجار بالبشر لمجتمع الروما المهمش وأفراد دائرة النظام المدني المحلية، وقامت بتدريب الأخصائيين الاجتماعيين الميدانيين. وأُعِدَّ أيضاً باللغتين السلوفاكية ولغة الروما كتيب عن موضوع الاتجار بالبشر، يركز على الزواج القسري.

77- وشاركت وزارة الداخلية أيضاً في حملة تهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي نظمتها المديرية العامة لمكافحة الجريمة المنظمة التابعة لوزارة الداخلية البلغارية بدعم من منصة EMPACT التابعة لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول). وكان الهدف من الحملة هو توجيه انتباه الجمهور والفئات الضعيفة إلى طرق الانخراط في أنشطة الاتجار بالبشر، وتحديد الضحايا ودعمهم، كما كان هدفها دعم العملاء.

78- وللتصدي لآثار اندلاع الحرب في أوكرانيا ومن أجل منع الاتجار بالبشر، شاركت وزارة الداخلية في وضع وتوزيع نشرة إعلامية وكتيب بست لغات، وزعته مجموعة واسعة من الكيانات الحكومية وغير الحكومية في الأماكن ذات الصلة. ومن أجل التعرف في الوقت المناسب على ضحايا الاتجار بالبشر بين المهاجرين، يُجري الموظفون باستمرار مقابلات أثناء القيام بإجراءات اللجوء، يستخدمون فيها مجموعات من الأسئلة التي تهدف إلى تحديد ضحايا الاتجار بالبشر. وأضيفت المعلومات المتعلقة بالاتجار بالبشر إلى التعليمات الخاصة بطالبي اللجوء، بما في ذلك أسئلة تتعلق بالتحديد الذاتي لهوية الشخص، سواء كان ضحية فعلية أو ضحية محتملة للاتجار بالبشر. ويتلقى كل طالب لجوء هذه التعليمات بلغة يفهمها. وأكمل جميع موظفي مكتب الهجرة التابع لوزارة الداخلية الذين يقومون بتقييم طلبات اللجوء الفردية، وكذلك موظفو الاتصال الأول بطالبي اللجوء، دورة لإعادة التدريب على تحديد الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر، نُظِّمت بالتعاون مع المركز الإعلامي لمكافحة الاتجار بالبشر. ويجري أيضاً تدريب أعضاء مكتب شرطة الحدود وشرطة الأجانب وموظفي مراكز الاحتجاز التابعة لشرطة الأجانب.

79- ولضمان استمرار تقديم خدمات برنامج دعم وحماية ضحايا الاتجار بالبشر، أُبرِمت عقود جديدة لتقديم الخدمات مع منظمة غير حكومية في عام 2022 في أعقاب منح صفقة عمومية بشأن تقديم المساعدة والدعم لضحايا الاتجار بالبشر، والمساعدة في العودة الطوعية وتشغيل خط المساعدة الوطني لضحايا الاتجار بالبشر 818 800 0800 لمدة خمس سنوات.

80- وأعد فريق عامل يتألف من ممثلين عن عدة وزارات ومكاتب تحليلاً بعنوان *"الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في العمل"*، وهو متاح للجمهور على الموقع الشبكي لوزارة الداخلية. وبالإضافة إلى هذا التحليل، عقدت حلقة عمل لمدة يومين شارك فيها ممثلون عن الفريق العامل وممثل عن المحكمة الجنائية المتخصصة، كما شارك فيها مقدمو الخدمات في إطار برنامج دعم وحماية ضحايا الاتجار بالبشر (الجمعية الخيرية الكاثوليكية السلوفاكية) والمنظمة الدولية للهجرة، وعُنِيت ببناء قدرات الخبراء في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وكذلك البحث عن الحدود المحتملة بين الاتجار بالبشر لأغراض السخرة وظروف العمل السيئة.

81- وبموجب قانون الضحايا، يعتبر ضحية الاتجار بالبشر أيضاً ضحية معرضة للخطر بشكل خاص. ويحق لجميع الضحايا الحصول على مساعدة فنية. وتشمل المساعدة الفنية المتخصصة للضحية المعرضة للخطر بشكل خاص تقديم المساعدة الفنية العامة، وتوفير التدخل النفسي في حالات الأزمات، وتقييم الخطر المهدد للحياة أو الصحة، والوساطة في توفير الخدمات الاجتماعية في مرفق للإسكان الطارئ، وإسداء المشورة الاجتماعية المتخصصة إذا كان ثمة خطر وشيك يهدد حياة أو صحة ضحية معرضة للخطر بشكل خاص.

82- ودعمت وزارة العدل، في إطار نظامها للإعانة المتعلقة بدعم حقوق الإنسان، في عام 2023، مشروع *"أوقفوا الاتجار بالبشر"*، الذي يهدف إلى تثقيف وتوعية العاملين في منظمات الإغاثة بشأن مسألة الاتجار بالبشر.

83- وتقوم الأكاديمية القضائية للجمهورية السلوفاكية، وهي مؤسسة تعليمية مستقلة، بتوفير وتنظيم وتنفيذ تدريب القضاة والمدعين العامين وموظفي المحاكم، كما توفر التدريب في مجال الاتجار بالبشر. وقد نظمت مناسبات ركزت أساساً على التشريع؛ والآلية المرجعية الوطنية التي تهدف إلى تقديم لمحة عامة عن الإجراءات المتبعة في تحديد ضحية الاتجار بالبشر؛ وعلى برنامج دعم وحماية ضحايا الاتجار بالبشر التابع لوزارة الداخلية؛ والاختصاص الحصري للوحدة الوطنية لمكافحة الهجرة غير القانونية التابعة لمكتب شرطة الحدود والأجانب فيما يتصل بجريمة الاتجار بالبشر، وطرائق العمل الاعتيادية في جريمة الاتجار بالبشر، والمعرفة المكتسبة من الممارسة التطبيقية، والتعاون الدولي من خلال أفرقة التحقيق المشتركة والمساعدة القانونية، والمعرفة العملية المستمدة من الملاحقة الجنائية لجرائم الاتجار بالبشر، وإحداث نظام تعويض لضحايا جرائم العنف وفقاً للقانون رقم .274/2017 Coll مع التركيز على ضحايا الاتجار بالبشر، وأثر التغيير المنهجي في تعويض ضحايا جرائم العنف اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2021 فيما يتعلق بضحايا الاتجار بالبشر، وإمكانيات مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، والتدابير الحمائية لضحايا الاتجار بالبشر.

هاء- حماية الصحفيين (التوصيات 80 و98-105)

84- يكفل التشريع السلوفاكي في ميدان وسائط الإعلام، وفقاً للمعايير الأوروبية، استقلال وسائط الإعلام وحريتها، بما في ذلك استقلال هيئة الإذاعة العامة، وتعددية وسائط الإعلام. وأداء مهنة الصحافة ليس مشروطاً بالحصول على اعتراف رسمي من سلطات الدولة، ولا يُسمح بتقييد حرية الصحافة إلا في الحالات التي ينص عليها القانون الذي يضمن أيضاً حماية المصدر ومحتوى المعلومات. وتواصل وزارة الثقافة في الجمهورية السلوفاكية بذل الجهود الرامية إلى التقيد بالمبادئ الديمقراطية الأساسية المتصلة بحرية التعبير وحرية إبداء الرأي، وتراعي باستمرار ضمان حرية وسائط الإعلام والممارسة غير المقيدة للحق في الحصول على المعلومات، كما تضمن في أنشطتها التشريعية احترام استقلال الخط التحريري.

85- وتؤيد سلوفاكيا اعتماد القانون الأوروبي لحرية وسائط الإعلام، وتدعو إلى حماية الصحفيين من خلال حملة مجلس أوروبا من أجل سلامة الصحفيين، أو منبر ائتلاف حرية وسائط الإعلام، أو من خلال مؤتمر القمة من أجل الديمقراطية، وتتعاون مع وزارة العدل في الجمهورية السلوفاكية في ميدان الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة. وقد التزمت وزارة الثقافة بمهمة وضع خطة استراتيجية لتنفيذ توصية مجلس أوروبا بشأن الدعوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة وتعيين منسق وطني لحملة مجلس أوروبا من أجل سلامة الصحفيين.

86- وتتضمن أيضاً استراتيجية الثقافة والصناعة الإبداعية السلوفاكية لعام 2030، التي وافقت عليها الحكومة السلوفاكية في حزيران/يونيه 2023، التزاماً بزيادة حماية وسلامة الصحفيين. وسيستمر التعاون أيضاً بين الوزارات المعنية في إعداد مبادئ توجيهية بشأن إجراءات الشرطة في حالات الهجمات على الصحفيين وتحديد آلية رصد الهجمات على الصحفيين. وأدرجت هذه المهام في استراتيجية منع الأنشطة الإجرامية وغيرها من الأنشطة المعادية للمجتمع في الجمهورية السلوفاكية حتى عام 2028. وتشارك منصة حرية الصحافة وحماية الصحفيين بشكل مباشر في عملية إعداد هذه الوثائق.

87- وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أنشأت وزارة الثقافة منصة حرية الصحافة وحماية الصحفيين. وأنشئت المنصة وفقاً لقرار الحكومة رقم 2023/483 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2023 المتعلق بخطة عمل مبادرة الحكومة المفتوحة للفترة 2024-2026. والهدف من المنصة هو تنسيق تنفيذ الالتزامات الناتجة عن المبادرات الدولية والوطنية لدعم حرية الصحافة وحماية الصحفيين. وتعد المنصة أيضاً لجنة تنسيق وطنية في إطار حملة مجلس أوروبا من أجل سلامة الصحفيين.

88- وفيما يتعلق بحماية الصحفيين، صدرت وثيقة قانونية داخلية لهيئة رئاسة قوة الشرطة بدأ نفاذها اعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2023، لضمان اتباع إجراءات موحدة لقوة الشرطة عند أداء المهام المتعلقة بترتيبات البلاغات الجنائية المقدمة من الصحفيين في إطار أدائهم لمهنتهم. واستناداً إلى هذه الوثيقة القانونية، تحتفظ قوة الشرطة بسجل للإخطارات الواردة من مركز يان كوتشياك للتحقيقات بشأن أوجه القصور في الإجراءات المتعلقة بالبلاغات الجنائية التي يقدمها الصحفيون في إطار أدائهم لمهنتهم. وسيكون هذا السجل أداة للتقييم واتخاذ التدابير بموجب التشريعات السارية لضمان اتخاذ إجراءات فعالة في المسائل المشار إليها في الإخطارات، والقضاء على أوجه القصور التي يتم ضبطها.

89- ومن أهداف استراتيجية منع الجريمة وغيرها من الأنشطة المعادية للمجتمع في الجمهورية السلوفاكية حتى عام 2028 (قيد الإعداد حالياً) صياغة منهجية للشرطة بغرض حماية الصحفيين في المناسبات الجماهيرية المحفوفة بالمخاطر.

90- وتؤدي الشرطة مهام ليس فقط في مجال قمع وزجر النشاط الإجرامي، بل أيضاً في مجال منع النشاط غير القانوني عبر الإنترنت والبحث الفعلي عنه. وفي هذا السياق، تراقب الشبكات الاجتماعية وشبكة الإنترنت، مركزة أيضاً على التهديدات والأعمال التي تنطوي على خطر محتمل يهدد الصحفيين (ليس فقط) أثناء أدائهم لمهنتهم.

91- وفي حالة الهجمات غير القانونية التي يتم تحديدها والتي تستهدف الصحفيين، تُستخدَم قوات وموارد كافية من قوة الشرطة من أجل التصدي للعمل وتحديد هوية مرتكبه، بما في ذلك التنسيق التعاوني لإجراءات مختلف إدارات قوة الشرطة، ولا سيما مع إدارة الجرائم الحاسوبية التابعة للمركز الوطني للأنواع الخاصة من الجرائم التابع لهيئة رئاسة قوة الشرطة، ومع معهد علم الإجرام والخبرة الجنائية التابع لقوة الشرطة، والمديريات الإقليمية لقوة الشرطة، وما إلى ذلك؛ وتبعاً لطبيعة الحالة، تشارك المنظمتان الدوليتان اليوروبول والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وفي حالة أخطر القضايا الجنائية، تُنشَأ أفرقة عاملة وأفرقة متخصصة.

واو- الجهاز القضائي وإمكانية اللجوء إلى القضاء (التوصيات 81 و92-95)

92- منذ حزيران/يونيه 2023، ظل ما يسمى بالخريطة القضائية الجديدة صالحاً. وأدى الإصلاح إلى تحسين فرص الوصول إلى المحكمة، وسيكون عقد الجلسات ممكناً أيضاً في مكان عمل سلطة عامة أخرى، كما ستكون الجلسات عبر الإنترنت ممكنة في المسائل المدنية. وتشمل التغييرات الهامة الأخرى تَخَصُّصَ المحاكم الإقليمية، وإنشاء المحاكم البلدية والإدارية.

93- وفيما يتصل بمكافحة الفساد، بدأ مكتب إدارة الأصول المحجوزة العمل في آب/أغسطس 2021، بعد إنشائه بموجب القانون رقم 312/2020 Coll. المتعلق بحجز الأصول. ويدير المكتب الممتلكات المحجوزة في الإجراءات الجنائية، أو في الإجراءات الضريبية، أو عند إثبات منشأ الأصول بموجب لائحة خاصة، وكذلك في إنفاذ الجزاءات الدولية.

زاي- مكافحة الفساد (التوصيات 79-81، و95)

94- بالتعاون مع وحدات أخرى من قوة الشرطة، قامت الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة التابعة لهيئة رئاسة قوة الشرطة، بصفتها إدارة منع الفساد في عام 2020، بتحديد مجالات الخطر من منظور الفساد لهيئة رئاسة قوة الشرطة والمديريات الإقليمية لقوة الشرطة ووضعت أهداف وتدابير برنامج مكافحة الفساد على مستوى الإدارات داخل وحدات قوة الشرطة (باستثناء مكتب دائرة التفتيش) في خطة عمل قوات الشرطة لمكافحة الفساد.

95- ولزيادة الشفافية والإشراف بهدف مكافحة الفساد، تضطلع قوة الشرطة بعدة أنشطة وقائية في هياكل قوة الشرطة.

96- ونظمت الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة التابعة لهيئة رئاسة قوة الشرطة، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الحلقة الدراسية المعنونة *"تعزيز نزاهة أفراد قوة الشرطة"* لفائدة محاضري قوة الشرطة. ويتمثل ناتج المشروع في تدريب أفراد قوة الشرطة على تنفيذ سياسة مكافحة الفساد المعتمدة، والتقيد بمبادئ النزاهة ومعايير السلوك والقيم الأخلاقية والمعنوية بهدف إعطاء الأولوية للمصلحة العامة وخدمة المواطنين على المصالح الشخصية وفقاً لتوصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن النزاهة العامة. ويتم توفير التدريب المتخصص في إطار خطة عمل قوة الشرطة المتعلقة بسياسة مكافحة الفساد، وفي إطار متابعة تقييمات منع الفساد ومكافحته التي تجريها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الدول المناهضة للفساد والمفوضية الأوروبية ولجنة تنسيق أنشطة الجمهورية السلوفاكية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

97- واستناداً إلى توصية الدورة الخامسة من تقرير تقييم مجموعة الدول المناهضة للفساد بشأن سلوفاكيا فيما يتصل بتقييم منع الفساد وتعزيز النزاهة في هيئات إدارة الدولة (في المناصب العليا) وسلطات إنفاذ القانون، اتُّخذت تدابير لزيادة تمثيل المرأة في قوة الشرطة، بما في ذلك في المناصب العليا، على سبيل المثال في شكل تدريب لضباط الشرطة، إذ توجد روابط لا جدال فيها بين الفساد والتمييز أو الحرمان الجنسانيين. ويمكن أن يؤدي تعزيز وضع المرأة إلى الحد من الفساد (مصدر المعلومات "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة").

حاء- استراتيجية تحقيق المساواة لمصلحة الروما وإدماجهم وإشراكهم (التوصيات 43 و166-180)

98- في نيسان/أبريل 2021، وافقت الحكومة على استراتيجية تحقيق المساواة لمصلحة الروما وإدماجهم وإشراكهم حتى عام 2030، مع التفكير أيضاً في التوصيات الموجهة إلى سلوفاكيا في إطار الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ودورة الرصد السادسة للجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب والمتعلقة بالجمهورية السلوفاكية (تقرير اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2020). وتنقسم الاستراتيجية إلى 5 مجالات ذات أولوية هي - التعليم، والإسكان، والعمالة، والصحة، ومكافحة معاداة الغجر وتعزيز المشاركة. وبموجب قرار الحكومة رقم 256 المؤرخ 6 نيسان/أبريل 2022، تمت الموافقة على خطط العمل للفترة 2022-2024. ويتم تطويرها في دورات مدتها ثلاث سنوات بمشاركة أصحاب المصلحة من خلال عملية تشاركية، مع مراعاة احتياجات المجتمعات المحلية المعنية.

99- وفي إطار خطة العمل الصحية، يسهم تنظيم "المناطق الصحية لوزارة الصحة في الجمهورية السلوفاكية" في قياس الفوارق في الحالة الصحية بين مجتمعات الروما المهمشة وعامة الناس. وسيُستخدم

هذا المقياس في وضع السياسات الصحية. وسيتضمن الجمع المنتظم للبيانات وتقارير التقييم بيانات عن استخدام الخدمات الصحية وعن الفوارق في الإصابة بالأمراض بين مجتمعات الروما المهمشة وعامة الناس. وستوفر البيانات معلومات عن الفوارق في الحالة الصحية، التي قد تكون أيضاً نتيجة لصعوبة الحصول على الرعاية الصحية، وقد تكون لها صلة بالممارسات التمييزية.

100- وفي 13 تموز/يوليه 2022، وافقت الحكومة على الوثيقة الاستراتيجية لوزارة الثقافة المعنونة "رؤية تطوير دعم ثقافة الروما ولغتهم وهويتهم"، التي تهدف إلى تحقيق تقدم أكبر في مجال تحقيق المساواة لمصلحة الروما وإدماجهم. وينبغي أن تسهم خطة العمل في تعزيز الهوية باعتبارها عاملاً هاماً يسهم في التنمية الإيجابية للإدماج الاجتماعي، مما يساعد على وقف الفصل بين المجتمعات المحلية ويسهم عموماً في تحسين الإدماج أو تغيير مواقف أغلبية السكان.

101- ويدعم صندوق ثقافة الأقليات الحقوق الثقافية للروما بشكل منهجي إذ من خلاله دُعِّم مالياً 268 مشروعاً لأقلية الروما القومية في عام 2021، و260 مشروعاً في عام 2022 و280 مشروعاً في عام 2023.

طاء- التعليم الشامل للجميع، مسألة الفصل في التعليم والتدريب، وحصول الروما على التعليم (التوصيات 124-133، و167-169، و172-175، و177-180، و182-188)

102- وضعت وزارة التعليم والعلوم والبحوث والرياضة في الجمهورية السلوفاكية (المشار إليها أدناه باسم "وزارة التعليم") استراتيجية النهج الشامل للجميع في التعليم والتدريب، التي تمت الموافقة عليها بموجب قرار الحكومة رقم 732 المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتشمل نواتج الاستراتيجية خطط عمل أعدت في دورات مدتها ثلاث سنوات. وتتألف خطة العمل الأولى، التي وضعت للفترة 2022-2024، من ستة مجالات هي: التعليم الشامل وتدابير الدعم؛ ونظام المشورة في مجال التعليم؛ والفصل في التعليم والتدريب؛ وإزالة الحواجز في البيئة المدرسية؛ وتدريب وتعليم موظفي الدعم التربوي والمهني؛ وإزالة الوصمة.

103- والنتيجة المتوقعة من تنفيذ الاستراتيجية هي إنشاء نظام تعليمي جامع يوفر التعليم لجميع الأطفال والتلاميذ والطلاب دون استثناء، في احترام للخصائص الفردية والاحتياجات التعليمية المتنوعة، وتمكينهم إلى أقصى حد من تحقيق إمكاناتهم وتحسين الحالة الراهنة في مجال تعليم جميع الأطفال والتلاميذ والطلاب دون فوارق عرقية.

104- واعتباراً من 30 أيار/مايو 2023، اعتَمد قانون التعليم المعدل (القانون رقم 2023/182 المتعلق بالتعليم والتدريب) نموذجاً لتدابير الدعم التي يمكن المطالبة بها، بما في ذلك تمويلها وربط توفير تدابير الدعم بالتشخيص في نظام المشورة والوقاية الذي شهد تحولاً. وينتج عن ذلك نظام تشخيص موحد (إذ بغض النظر عن مركز الفحص، يجب أن يتلقى الطفل نفس المساعدة والرعاية)، كما ينتج عنه استخدام نظام متعدد التخصصات (تعاون خبراء من مختلف المجالات)، بل يفضي أيضاً إلى تدابير يمكن المطالبة بها (إذ يحق للطفل ذي الاحتياجات التعليمية الخاصة الحصول على ما يحتاج إليه في منظومة التعليم).

105- وينص قانون التعليم المعدل، اعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2023، على نشاط يقوم به أخصائي اجتماعي في المدارس، إذ يقوم بإجراء التشخيص الاجتماعي للأطفال، وإسداء المشورة الاجتماعية للأسر والأطفال، والتشاور مع ممثلي المرافق، والمعلمين والموظفين الفنيين، ويؤدي أنشطة فنية، بما في ذلك أنشطة منع الفصل.

106- وفي 1 أيلول/سبتمبر 2023، دخل حيز النفاذ تعديل القانون رقم .Coll 447/2008 المتعلق بالمساهمات المالية للتعويض عن العجز الشديد. وقد أتاح هذا التعديل تقديم المساعدة الشخصية في

المدارس والمرافق المدرسية للقيام بأنشطة معينة. وتمت تهيئة الشروط التشريعية لعمل المساعدين الشخصيين في المدارس والمرافق المدرسية أثناء العملية التعليمية والأنشطة الترفيهية.

107- ويشكل إدماج التلاميذ من مجتمعات الروما المهمشة والتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة موضوعاً متداخلاً مع عدة قطاعات في البرنامج الوطني لتطوير التعليم والتدريب وخطة العمل رقم 1. ويعد القضاء على التمييز والفصل في التعليم الابتدائي جزءاً من تدخلات البرنامج الوطني؛ ويندرج القضاء على التمييز والفصل في التعليم قبل الابتدائي في المشاريع الوطنية لمكتب مفوض الحكومة المعني بمجتمعات الروما في إطار استراتيجية 2020 واستراتيجية 2030 بما في ذلك الأنشطة الإعلامية وأنشطة إلغاء الفصل.

108- وفي إطار خطة الإنعاش والقدرة على الصمود في الجمهورية السلوفاكية، تعالج وزارة التعليم مسألة الفصل في التعليم ومسألة إلغاء الفصل في المدارس. وتم اعتماد تعريف الفصل في التعديل المعتمد لقانون التعليم (رقم 2023/182) على النحو التالي: الفصل في التعليم والتدريب هو عمل أو امتناع عن عمل ينافي مبدأ المساواة في المعاملة وفقاً لنظام خاص ويفضي أو يمكن أن يفضي إلى الإقصاء أو الفصل المكاني أو التنظيمي أو البدني أو الاجتماعي لمجموعة من الأطفال أو التلاميذ أو الطلاب أو المشاركين في التعليم دون سبب ناشئ عن هذا القانون.

109- وفي عام 2023، تم تجديد نشاط فريق الخبراء العامل التابع لوزارة التعليم لدعم إلغاء الفصل في المدارس وتنفيذ المهام الناشئة عن خطة الإنعاش والقدرة على الصمود في الجمهورية السلوفاكية. ويُمثَّل في فريق الخبراء العامل جميع الشعب والمنظمات ذات الصلة التابعة لوزارة التعليم، ومكتب مفوض الحكومة المعني بمجتمعات الروما، وخبراء من المنظمات غير الحكومي.

110- وفي عام 2022، نشرت وزارة التعليم الوثيقة المنهجية المتعلقة بإلغاء الفصل في المدارس والموجهة لمؤسسي المدارس ومديريها بعنوان *"معاً في منضدة (مدرسية) واحدة"*. وتمثل الوثيقة الإطار الأساسي للتدابير والتوصيات التي سيتم تنفيذها في الفصول أو المدارس أو المدن أو المناطق. ويجري حالياً إعداد المنهجية الثانية. وتوفر *"المبادئ التوجيهية المنهجية المتعلقة بتفسير تعريف الفصل في التعليم والتدريب وتطبيقه في الممارسة"* التفسير الأكثر تفصيلاً لتعريف الفصل في التعليم والتدريب. وتتضمن المبادئ التوجيهية أيضاً أنواعاً من الحالات التي يمكن أن يتجلى فيها الفصل في الظروف المحددة لسلوفاكيا وتورد حلولها الممكنة. وبناء عليه، ينبغي أن تكون الكيانات العاملة في مجال التعليم قادرة على وضع واعتماد قواعد أخلاقية وتنظيمية وإدارية لمنع التمييز والفصل.

111- وتقوم وزارة التعليم بإعداد عملية رصد إلغاء الفصل، التي ستتألف من جمع وتحليل البيانات المتاحة الدالة على احتمال قيام خطر الفصل والتي جُمعت داخل وزارة التعليم، ومكتب مفوض الحكومة المعني بمجتمعات الروما، ومن خلال التفتيش المدرسي الحكومي. وفي إطار خطة الإنعاش والقدرة على الصمود في الجمهورية السلوفاكية، يجري إعداد المشروع الوطني لإلغاء الفصل، حيث ستوضع خطط لإلغاء الفصل في مواقع مختارة. وستتخذ خطط إلغاء الفصل شكل مشاريع نموذجية للحلول المستدامة للحالات في مواقع أخرى من نفس النوع أو من نوع مشابه.

112- وفي إطار خطة الإنعاش والقدرة على الصمود في الجمهورية السلوفاكية، وضعت وزارة التعليم نظام منح لدعم الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال دون سن السادسة من مجتمعات الروما المهمشة التي تعاني من الفقر المتوارث عبر الأجيال. والهدف من نظام المنح العمل مع الأسر في البيئة المنزلية لتنمية مهارات الأطفال الاجتماعية والمعرفية والحركية، وإعدادهم للتعليم الرسمي قبل الابتدائي وتوعية الآباء بشأن فوائده. ويتلقى تدريباً وتوجيهاً جيداً الأشخاص المنتمون مباشرة إلى نفس المجتمع

المحلي والذين يتحدثون اللغة ويعرفون الظروف المحلية. ومن شأن دعم خدمات الرعاية المبكرة أن يعزز المساواة بين الجنسين في مجتمعات الروما المهمشة. ومن شأن تنمية المهارات أن تزيد من ثقة الأمهات بأنفسهن وتصميمهن على دخول سوق العمل بعد إجازة الأبوين. وقد خُصص ما يزيد على 6,2 ملايين يورو لنظام المنح للفترة 2023–2026.

113- وعقب تنفيذ استراتيجية إدماج الروما حتى عام 2020، حدثت زيادة في عدد المدرسين المساعدين المؤهلين والموظفين الفنيين (خاصة أخصائيو التربية) في رياض الأطفال التي يرتادها أطفال من مجتمعات الروما المهمشة/من بيئة محرومة اجتماعياً. وأنشئ برنامج لرعاية الطفولة المبكرة والتعليم قبل المدرسي، وهو نموذج تجريبي لتشخيص وإعادة تشخيص الأطفال والتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في أقل المناطق نمواً (القانون رقم .336/2015 Coll). وزيدت الأموال المخصصة لتحسين ظروف تعليم وتدريب التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المدارس الابتدائية ودُعِّمت الزيادة في عدد مساعدي التدريس والمعلمين والموظفين الفنيين في المدارس التي تضم تلاميذ من مجتمعات الروما المهمشة/من بيئة محرومة اجتماعياً بمبلغ 11,85 مليون يورو (ملخص لعامي 2019 و2020).

114- وفي الفترة 2017–2023، نفذ مكتب مفوض الحكومة المعني بمجتمعات الروما المشاريع الوطنية لدعم التعليم قبل الابتدائي للأطفال المنتمين إلى الفئتين الأولى والثانية من مجتمعات الروما المهمشة. واعتباراً من 31 آب/أغسطس 2023، أكمل حوالي 000 11 طفل عاماً دراسياً واحداً على الأقل في التعليم قبل الابتدائي في 133 روضة أطفال. وبالإضافة إلى البحث في مجال برنامج تحفيز الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وأربع سنوات للقضاء على القصور المعرفي وتطوير منهجية للعمل مع الأسر في بيئتهم الطبيعية، ساهمت المشاريع بشكل أساسي في توظيف أعضاء الأفرقة الشاملة للجميع في رياض الأطفال – أي أخصائيو التربية ومساعدو الوالدين ومنسقو التعليم الشامل للجميع.

115- ويشرف مكتب مفوض الحكومة المعني بمجتمعات الروما على تنفيذ المرحلة الأولى من أفرقة تطوير المشروع الوطني (برنامج سلوفاكيا 2021–2027، والإدماج الفعلي لمجتمعات الروما، الهدف المحدد ESO4.10 دعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المهمشة، من قبيل الروما، والصناديق الاجتماعية الأوروبية المعززة (+ESF) في 56 بلدية مختارة[2]. ومن الأعضاء الإلزاميين في أفرقة التطوير وموظفي البلدية المستخدمون الذين يدعمون النمو الصحي للأطفال في سن مبكرة ومهارات الأبوة والأمومة (Nene) وموجهو هؤلاء المستخدمين (Nenementors). ويكون من بين الأعضاء الاختياريين في أفرقة التطوير مساعد تربوي. وتبلغ التغطية المالية الإجمالية للمشروع حوالي 69,6 مليون يورو من أموال الاتحاد الأوروبي.

ياء- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساعدة الفقراء على رفع مستوى معيشتهم وحماية حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة (التوصيات 28 و43 و121 و122 و148–158)

116- تعد الاستراتيجية الإطارية الوطنية لدعم الإدماج الاجتماعي ومكافحة الفقر في الجمهورية السلوفاكية الوثيقةَ الاستراتيجية الرئيسية لسياسات الإدماج الاجتماعي ومكافحة الفقر. وتستند السياسات الواردة في الاستراتيجية إلى المجموعة القائمة من السياسات والتدابير الناجمة عن المهام الاستراتيجية والمفاهيمية والتشريعية لفرادى الوزارات. ويتم تقييم الاستراتيجية وتحديثها بانتظام، وكان آخر تحديث لها في عام 2020، وسيجري التحديث التالي في عام 2024.

117- وفي سياق خطة العمل لتنفيذ الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية، حددت الجمهورية السلوفاكية أهدافاً وطنية للفترة الممتدة حتى عام 2030، وهي خفض عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفقر أو الإقصاء الاجتماعي بما مجموعه 000 70 شخص بحلول عام 2023 وخفض عدد الأطفال المعرضين لخطر الفقر أو الإقصاء الاجتماعي بما مجموعه 000 21 طفل بحلول عام 2030.

118- وتستند التدابير الفردية للسياسة الاجتماعية الرامية إلى الحد من الحرمان الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك التشريعات، إلى المبدأ المدني القاضي بالمساواة بين جميع فئات السكان.

119- ويمكن للأسرة المعيشية العديمة الدخل أو ذات الدخل المنخفض جداً التقدم بطلب للحصول على المساعدة في حالة الحاجة المادية (يتم تنظيم تقديمها قانوناً بموجب القانون رقم .Coll 417/2013 المتعلق بالمساعدة في حالة الحاجة المادية). والغرض من هذه المعونة هو توفير الحماية للأسر المعيشية التي لا تستطيع تأمين أو زيادة دخلها من خلال عملها أو مطالباتها القانونية أو ممتلكاتها استناداً إلى الضمان الدستوري لظروف المعيشة الأساسية، أو التي ليست في وضع يتيح لها ذلك.

120- وفيما يتعلق بالقضاء على آثار جائحة كوفيد-19، اتخذت سلوفاكيا عدة تدابير لدعم الفئات الأكثر ضعفاً من السكان. كما تم تقديم مساعدة متعلقة بالتضخم للأسر التي تتلقى مساعدة خاصة بالحاجة المادية بسبب الزيادة في نفقات السكن والطاقة والغذاء.

121- وتقدم الدولة أيضاً المساعدة للأسر المعيشية المحتاجة من خلال عدد من الخدمات المهنية المجانية، ومنها على سبيل المثال خدمات دعم التوظيف أو خدمات المشورة المجانية الأسرية أو المتعلقة بالديون، والتي تم إحداثها لمساعدة أولئك الذين يعانون من وضع مالي صعب.

122- وبموجب قانون خدمات العمالة، تنفذ تدابير فعالة في سوق العمل تركز بوجه خاص على توظيف مقدمي الطلبات المحرومين من أجل دعم قابليتهم للتوظيف وتوظيفهم الفعلي. واعتمدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة في الجمهورية السلوفاكية (المشار إليها أدناه باسم "وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة") الوثائق الاستراتيجية الوطنية التالية:

- الأولويات الاستراتيجية لتنمية العمالة في الجمهورية السلوفاكية حتى عام 2030؛
- خطة العمل لمواصلة تعزيز إدماج العاطلين عن العمل لفترات طويلة في سوق العمل في الجمهورية السلوفاكية حتى عام 2030؛
- الخطة الوطنية لتعزيز الضمان لمصلحة الشباب في الجمهورية السلوفاكية حتى عام 2030.

123- وفي الوقت نفسه، ستنفذ في فترة البرنامج الجديدة من خلال برنامج سلوفاكيا 2021-2027، تدابير تهدف إلى إقامة شراكات إقليمية، وإسداء المشورة الفردية، واكتساب المهارات وتطويرها، ومواصلة التعليم، ودعم الوظائف المستدامة (بما في ذلك التدريب الخاضع للتوجيه) ودعم العمل الحر. وستشمل الفئات المستهدفة الأشخاص المحرومين في سوق العمل، ولا سيما العاطلين عن العمل لفترات طويلة، وذوي المهارات المنخفضة، والشباب الذين هم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، والأشخاص ذوي الإعاقة.

124- وعملاً بالقانون رقم .Coll 112/2018 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والمؤسسات التجارية الاجتماعية، تُستخدَم أدوات لإدماج المحرومين والضعفاء في العمل، كما تُستخدم أدوات لترويج السلع والخدمات لدى الفئات الضعيفة. واعتمدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة خطة العمل للاقتصاد الاجتماعي لعام 2030، وهي وثيقة استراتيجية وُضعت وفقاً لتوصيات المفوضية الأوروبية. وخطة العمل هي مجموعة من الأدوات لدعم إيجاد فرص العمل للأشخاص المحرومين والضعفاء، وللمساهمة في الانتعاش العادل والشامل والتحول الأخضر والرقمي.

125- وفي نيسان/أبريل 2023، وافقت الحكومة على خطة العمل الوطنية لضمان الطفل الأوروبي وفقاً للالتزام المحدد في توصية المجلس 2021/1004 (EU) المؤرخة 14 حزيران/يونيه 2021. والهدف الرئيسي من التوصية هو ضمان حصول الأطفال بصورة فعالة ومجانية على تعليم ورعاية عالية الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة، وعلى التعليم والأنشطة المدرسية، والرعاية الصحية، والوصول الفعال إلى التغذية الصحية والسكن اللائق[3].

126- وتم في عام 2021 تحديث البرنامج الوطني لتطوير الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة لفترة 2014-2020، عندما وافقت الحكومة على البرنامج الوطني للفترة 2021-2030. وصيغ في شكل وثيقة مفتوحة يتم تحديثها وتقييمها كل عام. وتمت الموافقة على التقرير الخاص بتنفيذ التدابير الناتجة عن برنامج عام 2022 واقتراح تحديثه بموجب القرار الحكومي رقم 595 المؤرخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

127- وما فتئت الحكومة تزيد، كل عام منذ عام 2019، المبلغ الأساسي للبدل النقدي لمقدمي الرعاية في سن العمل لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة (من 369,36 يورو إلى 569 يورو حالياً)، وكذلك لمقدمي الرعاية في سن التقاعد (من 184,71 يورو إلى 426,75 يورو حالياً). وزادت الحكومة أيضاً سعر ساعة المساعدة الشخصية من 3,82 يورو إلى 5,52 يورو. وفي الوقت نفسه، عُدل القانون رقم .Coll 447/2008 فزاد مبلغ البدل النقدي لشراء مركبة ذات محرك من 638,79 6 يورو إلى 277,58 13 يورو كحد أقصى وزاد مبلغ البدل النقدي لشراء مركبة ذات محرك مجهزة بناقل حركة آلي من 298,48 8 يورو إلى 596,96 16 يورو كحد أقصى.

128- ووافق المجلس الوطني للجمهورية السلوفاكية على تعديل القانون رقم .Coll 576/2004 المتعلق بالرعاية الصحية، والخدمات المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية، والذي ينظم العديد من حقوق المرضى. فيحق للشخص المصاب بإعاقة شديدة أن يستعين بشخص قريب أثناء تقديم الرعاية الصحية في مرفق مؤسسي للرعاية، إذا كان وجود هذا الشخص لا يعرقل توفير الرعاية الصحية. وعند تقديم الرعاية الصحية فيما يتصل بالولادة، يحق للمرأة أن تستعين بشخص مرافق من اختيارها (أو بعدة أشخاص، إذا سمحت ظروف مرفق الرعاية الصحية بذلك).

كاف- سياسة الهجرة وإدماج الأجانب (التوصيات 189-195)

129- في إطار تنفيذ سياسة الهجرة في الجمهورية السلوفاكية فيما يتصل بإدماج الأجانب، يجري باستمرار تنفيذ عدة تدابير. ويجري حالياً العمل على إدماج الأشخاص الحاصلين على الحماية الدولية في المجتمع السلوفاكي من خلال مشروع الإدماج الذي يموله صندوق اللجوء والهجرة والإدماج.

130- وفي إطار مشروع الإدماج، يستفيد الأشخاص الحاصلون على الحماية الدولية من المشورة الاجتماعية والنفسية والقانونية والمشورة المتعلقة بالعمل، والتعليم المجاني للغة السلوفاكية، والمساعدة الطبية والمادية الإضافية.

131- ووفقاً للقانون رقم .Coll 480/2022 المتعلق باللجوء، تقدم وزارة الداخلية بدل إدماج لمرة واحدة في إطار الإدماج الأولي. ويدفع بدل الإدماج بعد منح اللجوء أو توفير الحماية التكميلية لمدة ستة أشهر ويساعد على ضمان السكن والاحتياجات الإنسانية الأساسية.

132- وبالنسبة للأشخاص الضعفاء، من قبيل المعوقين أو في من هم سن التقاعد، تقدم المساعدة المالية من خلال مشروع يموله صندوق اللجوء والهجرة والإدماج، لأن هؤلاء الأشخاص لا يستوفون الشروط اللازمة للحصول على معاش الشيخوخة أو العجز ولا يعتمدون إلا على استحقاقات الحاجة المادية.

133- وفيما يتعلق باللاجئين، يقدم بدل إقامة، يتوقف مقداره على سن الأشخاص، بينما يدفع نصف مبلغ البدل للقُصَّر الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة.

134- ويمكن تزويد اللاجئين القادمين من أوكرانيا الذين تقدموا بطلب للحصول على الحماية المؤقتة أو حصلوا عليها بالمساعدة في حالة الحاجة المادية بنفس الشروط المطلوبة من مواطني الجمهورية السلوفاكية.

135- وعُدِّلت شروط تقديم الإعانات التي توفرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة، لغرض دعم التحاق الأطفال بالمدارس، حتى يتأتى أيضاً تقديمها للأطفال القادمين من أوكرانيا والملتحقين بالمدارس السلوفاكية (إعانة لدعم عادات الطفل الغذائية وإعانة لدعم الوفاء بالتزاماته التعليمية).

136- وقدمت وزارة التعليم مساهمة محددة لمؤسسي المدارس لاقتناء اللوازم المدرسية للتلاميذ الفارين من الحرب في أوكرانيا، الذين التحقوا بمدارس في الجمهورية السلوفاكية بين آذار/مارس وحزيران/يونيه، وقدرها 200 يورو لكل تلميذ. ومنذ آذار/مارس 2022، تقدم الدولة أيضاً "أموالاً شهرية لكل تلميذ" لمؤسسي المدارس لدعم دمج الأطفال والتلاميذ القادمين من أوكرانيا الذين تقدموا بطلب للحصول على حماية مؤقتة أو حصلوا عليها على أراضي الجمهورية السلوفاكية.

137- وتعوض وزارة التعليم المدارس تكاليف توفير دروس اللغة للأطفال الذين لا يتحدثون لغة التدريس. وفي الفترة من آذار/مارس 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023، تم تقديم 391 721 يورو لمؤسسي المدارس الابتدائية والثانوية لتغطية تكاليف دروس اللغة المخصصة للتلاميذ القادمين أوكرانيا.

لام- حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية واستخدام لغات الأقليات في الحياة العامة (التوصيات 159-164)

138- وفقاً لخطة العمل من أجل حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية ومجموعات إثنية للفترة 2016-2020، تم تحديد القصد التشريعي لقانون الأقليات القومية بطريقة تشاركية.

139- ويعد مكتب المفوض الحكومي المعني بالأقليات القومية بانتظام التقرير المتعلق باستخدام لغات الأقليات القومية في أراضي الجمهورية السلوفاكية مرة كل سنتين (آخرها تقرير الفترة 2021-2022). ويقدم التقرير تحليلاً شاملاً لاستخدام لغات الأقليات القومية في الاتصالات الرسمية في الجمهورية السلوفاكية. وتحدد التقارير الحالة الراهنة والتقدم التدريجي في هذا المجال، بل إنها تحدد أيضاً أوجه القصور المستمرة وسبل إزالتها.

140- واستناداً إلى تعداد السكان والمساكن لعام 2021، أعد مكتب المفوض الحكومي المعني بالأقليات القومية اقتراحاً للائحة حكومية، تُصدِر قائمة البلديات التي يشكل فيها المواطنون المنتمون إلى أقلية قومية ما لا يقل عن 15 في المائة من السكان وتُلزمها بالامتثال للقانون رقم .Coll 184/1999 المتعلق باستخدام لغات الأقليات القومية. ووافقت الحكومة على اللائحة تحت رقم 2023/35 وهي سارية اعتباراً من 1 آذار/مارس 2023. وازداد عدد البلديات التي تضم أقليات قومية، ولا سيما بلديات الأقليات الروثينية والروما. ويقدم مكتب المفوض الحكومي المعني بالأقليات القومية توجيهات بشأن استخدام لغات الأقليات القومية للسلطات العامة وسلطات الحكم الذاتي المحلي، كما يوجه المؤسسات التجارية الكبيرة، وشبكات الأعمال التجارية وغيرها من الكيانات القانونية ويدعم استخدام لغات الأقليات القومية، بما في ذلك الثنائية اللغوية المرئية، في الأقاليم التي يقطنها أفراد الأقليات القومية.

141- وفي 7 حزيران/يونيه 2023، اعترفت الحكومة بالأقلية الفيتنامية، التي أصبحت بالتالي الأقلية القومية الرابعة عشرة المعترف بها رسمياً في سلوفاكيا. وشرع مكتب المفوض الحكومي المعني بالأقليات

القومية على الفور في الإعداد لإدماج الأقلية الفييتنامية في عمليات صـــنع القرار. وعقب انتخابات لجنة الأقليات القومية والجماعات الإثنية، عُين ممثل للأقلية القومية الفييتنامية في اللجنة.

Notes

[1] More detailed information on measures to support and protect the rights of the LGBTI community can be found in the interim evaluation report prepared by the Slovak Republic in 2021.
[2] Current data as of 7 November 2023.
[3] More detailed information on measures to support and protect the child rights can be found in the interim evaluation report prepared by the Slovak Republic in 2021.